ملخص الرسالة

تهدف هذه الرسالة إلى تقدير دالة الطلب على المياه في منطقة الضفة العربية والأجزاء من القدس الشرقية التي تتزود بالمياه من غير بلدية القدس والتي تم تقسيمها إلى مجموعة مؤسسات مائية بحسب تخصصها في تقديم هذه الخدمة، وقد تم ذلك من خلال استخدام نموذج اقتصادي قياسي متعدد تم فيه تحديد كمية المياه المستهلكة من قبل الفرد على أساس أنها متغير تابع وباقي المتغيرات "كمعدل السعر، الدخل، حجم العائلة، مساحة المنزل، توفر المكيفات، توفر الحيوانات، وغيرها من المتغيرات" على أساس أنها متغيرات مستقلة تؤثر إيجابا أو سلبا في كمية المياه المستهلكة.

وقد تم هذا من خلال عينة الدراسة التي تم سحبها من مجموع اسر الضفة الغربية لتبلغ ٥٠١ أسرة تمثل كامل منطقة الدراسة، وقد تم اختيارها عن الفترة الزمنية ١٩٩٩/٢٠٠٠.

إلى جانب الطلب تم تناول موضوع التكاليف وذلك بهدف تحديد تكلفة وإيراد المتر المكعب من المياه، وفيما إذا كانت السياسة السعرية المطبقة أداة علاج لمشكلة عجز المياه أم لا. وفي هذا الجانب تم اخذ جميع مؤسسات المياه العاملة في منطقة الضفة الغربية كعينة للبحث على الفترة الزمنية ١٩٩٣/٢٠٠٠.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. معدل استهلاك الفرد من المياه في منطقة الدراسة بلغ ٨٢,٨٧ لتر/فرد/يوم، وهي نسبة تتعارض مع ابسط القوانين الدولية ولم تصل إلى الحد الأدنى المنصوص عليه دوليا .

٢. إن مرونة الطلب على المياه بالنسبة للسعر هي ٠,١٤٩٩-% وبالنسبة للدخل ٠,١٨٢٦%، إن أي زيادة في أسعار المياه لن تؤدي إلى تقليل ملحوظ في كمية الاستهلاك وذلك لان مستوى الاستهلاك لم يغطي الاحتياجات الأساسية، وأي تخفيض في حجم الاستهلاك سيؤدي إلى مشاكل صحية على مستوى المجتمع بشكل عام.وكذلك فان زيادة الدخل بنسبة ١% ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك بنسبة ٠,١٨% أي أن المياه سلعة ضرورية وليست كمالية.

٣. الارتباط البسيط بين معدل السعر ومعدل التكاليف قوي، وكذلك ما بين نسبة الفاقد ومعدل السعر وهو ما يشير إلى مدى الأثر الذي يمكن أن يودي إليه تقليل الفاقد في تخفيض الأسعار بالنسبة للمواطنين وبالتالي زيادة الاستهلاك.

٤. مرونة الطلب السعرية بالنسبة للمدن في منطقة الدراسة بلغت ٠,٢٢- في حين بلغت بالنسبة للقرى والمخيمات ٠,٤٩٧-، أما بخصوص المرونة الدخلية فبلغت في المدن ٠,١٩٨ في حين بلغت في القرى والمخيمات ٠,١٥٨.

٥. معدل سعر المتر المكعب من الماء بلغ ٣,٧٤ شيقل/م٣.

٦. معدل دخل الأفراد الشهري بلغ ٣٩٧١ شيقل/أسرة.

٧. متوسط مساحة المنازل في منطقة الدراسة وحسب العينة بلغ ١٣٦,٧٧ م٢.

٨. حجم الأسرة الفلسطينية حسب عينة الدراسة بلغ ٦,٨٧ فردا.

٩. ضعف المتابعة الخاصة في مجالات العدادات وتحصيل أثمان المياه من المواطنين.

١٠. هناك تفاوت كبير في أسعار المياه بين محافظات الضفة الغربية حيث تبلغ أدنى قيمة للمتر المكعب في أريحا ١ شيقل/م^3 في حين تصل إلى ٩ شواقل /م^3 في منطقة نابلس.

١١. تتبع المؤسسات المائية سياسة زمنية تختلف من منطقة إلى أخرى في الفترة التي تصدر فيها فاتورة المياه، فتجدها في بعض المناطق شهرية في حين تجدها في مناطق أخرى كل شهرين.

١٢. اختلاف الحد الأدنى المطبق في فاتورة المياه من منطقة إلى أخرى.

أما على صعيد التكاليف فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. عدم القدرة الحقيقية لتحديد تكلفة المتر المكعب وذلك لعدم القدرة على تحديد قيمة الاهتلاكات على الأصول الثابتة.

٢. وجود نسبة كبيرة من الفاقد أثرت بشكل واضح في زيادة تكلفة المياه على المواطن من جهة، وزيادة كميات المياه المشتراة من شركة ميكروت الإسرائيلية من جهة أخرى. والسبب في ذلك يعود إلى قدم شبكات المياه العاملة، الحصول على المياه بطريقة غير شرعية من وصلات خاصة، سوء نوعية بعض العدادات المستخدمة في احتساب المياه.

٣. الدمج بين حسابات المياه وحسابات الأقسام الأخرى في نفس المؤسسة مما يشكل عجزا واضحا في تغطية المياه ويعكس نفسه في زيادة الأسعار.

توصيات

١. اعتماد سلطة المياه لسياسة واضحة تتمثل في: مراقبة عدادات المياه، توفير طواقم ماهرة تستطيع المقارنة بين ما يستهلك وما يتم تقييده بواسطة العدادات لإظهار الفاقد، سواء كان فاقد بسبب الشبكات أم بسبب الاختلاس، حيث تتم عملية تسجيل كمية الاستهلاك من المصادر الرئيسية وتقارن مع العدادات الفردية.

٢. توفير الدعم المالي ومراقبة مؤسسات المياه في تنفيذ إعادة بناء شبكات مياه حديثة لتقليل قيمة الفاقد.

٣. إعادة النظر في تعرفة المياه بحيث تتماشى مع معدل الأسعار في المناطق ذات الدخل المتدني وكميات الاستهلاك المتدنية، والسعر الحدي في المناطق ذات الدخل المرتفع وكميات الاستهلاك العالية،

ولعل نتائج التحليل بالنسبة للمدن والضواحي تعطي مؤشرا ايجابيا على ذلك.

٤. توفير كادر مهني ذو خبرة يتمكن من متابعة أي عطل يحصل في آبار المياه ويقوم بإصلاحه، وذلك لعدم الوقوع في الأخطاء السابقة كما حصل في البئر القريب من بيت ساحور.

٥. وضع سياسة سعرية تتلاءم مع مستويات الدخل المختلفة في منطقة الدراسة. بحيث تخدم هذه السياسة الأسر ذات العدد الكبير من خلال إعفاءات ضريبية لصالح دخلهم.

٦. أن تتاح الفرصة لكل مؤسسة مائية من استرداد تكاليفها ضمن أسس محاسبية علمية ودون إهمال لأي عنصر سواء في الواردات أم التكاليف.

٧. أن تقليل الفاقد سيمكن من تقليل الأسعار المفروضة على المواطنين مما يشكل فرقا في كمية الاستهلاك الذي بدوره سيمكن من تطبيق قاعدة الوحدات المتزايدة، (حيث يكون هناك فرق بينها وبين معدل السعر)، وتشكل عندها أداة رقابة على المستهلكين.

٨. أن يتم تخصيص ميزانيات لتوفير ما يلزم من تكنولوجيا للكشف عن مواطن تسرب المياه من الشبكات وإصلاحه فورا، لما له من اثر في تقليل الفاقد، والمحافظة على الصحة العامة.

٩. أن تقوم الجهة المخولة بإعفاء أي كان من دفع فاتورة المياه بدفع المبلغ المطلوب، وان لا يتم تحميل هذا المبلغ لباقي المستهلكين مما يؤدي إلى زيادة التكلفة.

١٠. السعي الدائم لزيادة حصة الفرد من المياه، وعدم الاكتفاء بزيادة المياه لتتماشى مع الزيادة السكانية المضطردة.